تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

أ.سويح جمال
جامعة الأغواط؛ الجزائر
E-mail: djamelf10@gmail.com

أ.بن طيرش عطاءالله
جامعة غرداية؛ الجزائر
E-mail : atallah84@yahoo.fr

Received: Jan 2017 *Accepted: Fèv 2017* *Published: Mar 2017*

الملخص:
انطلاقا من المنظور الكينزي عند الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي طيلة المدة 2001 -2015، وهذا كله يوحي بوجود جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فالجزائر خصصت غلافا ماليا خلال هذه السنوات لم يسبق لبلد سائر في النمو أن خصصه حتى الآن، لكن هذا يصطدم مع النتائج المحققة وفعالية هذه النفقات، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط عالميا الأمر الذي اثر بشكل كبير على النفقات العمومية وعلى الاستثمارات والمشاريع قيد الانجاز..كل هذا أدى إلى التفكير بجدية نحو تغيير السياسات المعتمدة وحتمية تنويع الاقتصاد الجزائر و الشروع في إصلاحات عميقة بواسطة أدوات السياسة المالية كزيادة الضرائب وبعض الرسوم وتخفيض بعض التحويلات الاجتماعية وتقليل الإنفاق الحكومي وترشيده نحو الاستثمارات المنتجة وغيرها من الأدوات والحلول.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي.
رموز **jel**.D9, A1

Résumé :
Se référant à la théorie de keynésienne qui stipule que l'augmentation des dépenses engendre l'augmentation de la production locale avec une plus-value, il convient de faire ressortir l'impact des programmes de soutien à la relance économique, complémentaire de soutien à la croissance et le programme quinquennal durant la période 2001-2015. Ainsi de grands efforts ont été faits pour le développement. L'Algérie a consacré une enveloppe financière à cet effet, qu'aucun autre pays, en voie de développement, n'a égale à ce jour. Cependant cet effort se trouve confronté aux résultats obtenus, surtout avec l'effondrement des prix du pétrole. Cela pousse, en conséquence, à la réflexion pour le changement des politiques suivies à ce jour par la diversification de l'économie et le lancement de réformes profondes à travers des politiques financières, entre autres l'augmentation des impôts et certaines taxes, la limitation des dépenses publiques et l'orientation vers des investissements productifs.

Mots clés : la politique financière, la diversification économique, la croissance Economique**.**
(JEL) Classification*: :* D9, A1

مقدمة :

تتميز الجزائر بتوفرها على موارد طبيعية مهمة خاصة المحروقات والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج أو التصدير او التشغيل ، هذا الاعتماد على المورد الوحيد جعل من اقتصاد الجزائر ريعيا، يخضع لتقلبات أسعارها في الاسواق العالمية وتحت تأثير زيادة النفقات ومتطلبات التنمية المحلية وهو طرح فكرة إلزامية التنويع الاقتصادي والاعتماد على عدة مصادر للدخل الوطني.

من بين الاهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو التقليل الاعتماد على قطاع واحد وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الاسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين لهذا شرعت منذ الالفية بالاعتماد على السياسة المالية والتوجه الكنزي عن طريق وضع برامج ذات مبالغ مالية مهمة وضخمة ،بغية تنويع اقتصادها ومحاولة الخروج من هذه التبعية التي أخلت بالتوازن النمو الاقتصادي .ويرجع التوجه بالخوص إلى :

- خشية نضوب الثروة والايرادات النفطية في السنوات القادمة
- التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط بسبب تخمة المعروض في الاسواق العالمية والزيادة السريعة في انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية والصراعات السياسية...وظهور البدائل كالنفط والغاز الصخري...الخ
- نمو الاستهلاك النفط والغاز المحليين وهو في ارتفاع مطرد ومتزايد بسبب النمو الديموغرافي ونمط التنمية...الخ

إلا أن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه للبرامج ترتبط مباشرة بإيرادات الخزينة العامة والتي تعتمد على اسعار المحروقات في الاسواق الخارجية وهذا ما يشكل ضغط على الميزانية المخصصة لتمويل هذه البرامج التنموية ومنه اصبحت الجزائر تعاني من ازمة اقتصادية ، وعليه ستناول في هذه الورقة المحاور التالية:

1. **مفهوم السياسة المالية؛**
2. **مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي ووسائل و شروط تطبيقه؛**
3. **محتوى برامج سياسة الانعاش الاقتصادي؛**
4. **أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الجزائري؛**
5. **تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر خلال 2015؛**
6. **حتمية التنويع الاقتصاد الجزائري وأهدافه.**

1. مفهوم السياسة المالية:

تتسم السياسة المالية بأنها ذات تأثير على النشاط الاقتصادي ،إذا إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، الامر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية ، أو من حيث الابحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة.

وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا ،إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق محدد للسياسة المالية وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية ويراد بالسياسة المالية هو الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها.

وقد عرفها البعض بأنها: **مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.**
وهناك من عرفها على أنها : **مجموعة القواعد والاساليب والوسائل والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة.**
ومما ذكر أعلاه يمكن القول أن :**السياسة المالية هي دراسة تحليلية لنشاط الحكومة المالي أي الايرادات والنفقات وما ينتج عن هذا النشاط من آثار على الاقتصاد الوطني.**[1]

أدى الارتفاع في أسعار النفط والغاز والذي يشكل 98% من الصادرات في الجزائر إلى تحسن الوضعية المالية ، حيث شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي ابان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري نحو الوصفة الكنزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي **بالتوسع في النفقات العامة** وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط **دعم الانعاش الاقتصادي** (2004/2001) **والبرنامج التكميلي لدعم النمو** بالفترة (2009/2005) والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الممتد بالفترة (2014/2010) مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكنزية.[2]

- إن هذه الاستثمارات الضخمة تستدعي معرفة مستوى تأثيرها على النمو الاقتصادي، وانعكاساتها على الاندماج القطاعي والتكامل بين الفروع والانشطة الاقتصادية ، وبالتالي مدى مساهمتها في تصحيح الاختلالات الهيكلية للجهاز الانتاجي بقطاعاته ، وفي قطاع التجارة الخارجية ، وكذلك تلك الاختلالات في تركيب الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاته وهذا من خلال استعراض البرامج الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية بداية من 2001 .[3]

– شرعت الجزائر منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية – **الانعاش الاقتصادي** – لم يسبق لها مثيل من قبل ، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وفي ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى غاية 2014.

2.مفهوم سياسة الانعاش الاقتصادي :

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكينزي حيث تتبني برامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكنزية) عن طريق الزيادة في الانفاق الحكومي والخاص والاستهلاك والاستثمار قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[4].

فارتفاع معدلات الانفاق العام على المشاريع سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مما يساهم في تنشيط الاقتصاد وبعث حركية النمو ، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية (الطريق السيار، إنجاز مليون وحدة سكنية) ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء والأشغال العمومية هذا من جهة ومن حبة أخرى أدت إلى زيادة الطلب على مادة الاسمنت نتيجة النقص في تغطية الطلب على هذه المادة في السوق أنشئت العديد من المؤسسات الاجنبية في هذا المجال منها مجمع أرسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا) ومجمع فرعون السعودي .لكن لابد من الاشارة أن نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن لا تخرج من المجال (**5 % الى 25 %**).

أ.وسائل تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي :

* **وسائل تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب :**

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيز الطلب..
- الانفاق الحكومي الكلي الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الاشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لاسيما في مجال البنى التحتية كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الاجنبية.
- تخفيف الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الافراد من ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

***وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض** : تهدف سياسة الانعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل انتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية ولتحقيق ذلك تتدخل الدولة بواسطة وسيلتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص
- القيام باستثمارات عمومية تهدف الى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة ....الخ حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية هامة لصالح المؤسسات.

ب.شروط تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي:

لفعالية سياسة الانعاش الاقتصادي لابد من توفر الشروط التالية:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة (مرونة للإنتاج بالنسبة للطلب)
- ان يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا بمعنى ان لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الاجنبية ذلك أن سياسة الانعاش على التشغيل يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.
- أن لا يؤدي الزيادة في الانتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد وهو مل يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

3. محتوى برامج سياسة الانعاش الاقتصادي:

أ. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:(المخطط 2001-2004) :الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الاضافية الاخرى.[5]

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من القر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 01: يوضح مخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي

أنشطة البرنامج	دعم الاصلاحات	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الاشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	**47**	**66**	**113**	**210**	**98**

نسب مئوية %	%8.95	%12.38	21.52	% 40	17.14.%

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

يتضح من خلال الجدول أن 40% من المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي موجهة لقطاع الاشغال العمومية، والتي تغطى ثلاث جوانب هي التجهيزات الهيكلية للعمران بمبلغ 14.29 مليا ردج، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال ، الهضاب العليا بمبلغ 31 مليار دج، السكن والعمران 35.6ملياردج.

أما التنمية المحلية فقد حظيت بنسبة 21.5 % من المبلغ المخصصة لهذا البرنامج تضمن انجازات مخططات (pcd) موجهة للتنمية والتوزيع للتجهيزات للأنشطة على كامل التراب الوطني.[6]

كما حظيت تنمية الموارد البشرية بنسبة 17.14 % من المخصصات المالية الموجهة لبرنامج الانعاش الاقتصادي ، ذلك بتكلفة قدرت ب 90 مليار دينار دج.

قد وزع هذا البرنامج على المجالات التالية :التربية الوطنية : 27 مليار دج ،التكوين المهني9.5 مليار دج ، التعليم العالي 18.9 مليار دج، البحث العلمي 12.38 مليار دج، الثقافة الاتصال 2.3 مليار دج، الصحة والسكان 14.7 مليار دج، شباب والرياضة 4 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج. كما استفاد القطاع الفلاحي من دعم مالي بمبلغ 65 مليار دج أي حوالي 12.38 Mمن المبلغ الاجمالي للبرنامج وذلك من أجل تكثيف الانتاج الفلاحي لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم كحماية النظام البيئي والرعوي ، مكافحة الفقر والتهميش ، معالجة ديون الفلاحين إلى جانب تقديم اعتمادات مالية كبيرة للفلاحين وغيرها من الانشغالات .

ب .البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009 :

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى يساعد على تحسين معيشة السكان بتنمية البينية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل ، الاشغال العمومية ، الري ، الفلاحة والتنمية الريفية.

وقد بلغت تكلفة البرنامج 150مليار دولار ، منها 40 % موجهة لتطوير البنية التحتية (الطرق ، النفل ،السدود،...الخ) كما يوضحه الجدول التالي :[7]

الجدول رقم 02 : توزيع برنامج دعم النمو (2005–2009)

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	50	1.1

مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

يلاحظ من الجدول أن 40.5% من المبلغ الاجمالي كانت مخصصة لبرنامج دعم المنو موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (الصحة ، الماء ، الغاز ، الكهرباء ...الخ) حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة السكنية ، إنجاز 1280 محطة لتزويد بالماء الشروب توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع...في حين أن 45% من المبلغ الاجمالي كانت موجهة نحو إنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل الطريق السريع شرق غرب 1216 كلم، كهربة السكك الحديدية الموجودة 1200كلم...الخ.

ج.برنامج توطيد النمو 2010– 2014: يعتبر هذا البرنامج مكمل لبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الاهداف المراد تحقيقها (الاهداف المرجوة) ، وقد رصد لهذا البرنامج **286 مليار دولار** مقسمة إلى قسمين:

القسم الاول : يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي بمبلغ إجمالي يقدر ب156 مليار دولار.

القسم الثاني : يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه..) بمبلغ **130 مليار دولار** .

ويهدف هذا البرنامج إلى:[8]

- تحسين التنمية البشرية
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية
- دعم التنمية الصناعية
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل
- تطوير اقتصاد المعرفة
- تنمية البشرية ذلك من خلال:
- إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية
- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء
- تحسين التزويد بالماء الشروب
- إضافة إلى برامج أخرى هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال والجدول التالي يلخص المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبلغ المخصصة لكل منها:

الجدول رقم03: المجالات المعنية ببرنامج توطيد النمو و المبالغ المخصصة

المشاريع	المبلغ (مليار دولار)	النسبة %

تحسين التنمية البشرية	**114.4**	**40**
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	**111**	**38.8**
التنمية الصناعية	**27**	**9.4**
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	**15.6**	**5.5**
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	**15**	**5.3**
تطوير اقتصاد المعرفة	**03**	**1.05**
مجموع المبلغ	**286**	**100**

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

– دور السياسة المالية في تفادي تقلبات أسعار النفط:

- بالنظر لملكية الحكومة لقطاع الموارد الطبيعية (النفط) في معظم البلدان النامية ، فإن **السياسة المالية** تمثل أهم قناة تضخ بواسطتها عائدات تصدير الموارد في الاقتصاد المحلي ، أما القطاع الخاص فإنه يستفيد من هذه العائدات من خلال مختلف أنواع التمويل التي توفرها مؤسسات الوساطة المالية في البلد، وبافتراض أن قطاع الموارد في معظم هذه البلدان يعتبر قطاعا مغلقا فإن الحد الادنى للارتباط المباشر بين هذا القطاع وقطاعات الاخرى تضمه ميزانية الدولة التي تعتبراهم قناة يتم بواسطتها تحويل انتعاش قطاع الموارد نحو القطاعات الاخرى.
- يمكن للحكومة استخدام ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها (الداخلية والخارجية) أو تختار أن تنفقها بطريقة غير مباشرة من خلال خفض الرسوم على أنشطة الاعمال ، أو بطريقة مباشرة.
- وإذا ما استخدمت الحكومة هذه العائدات في تسديد ديونها الداخلية ، وإذا كانت هناك إمكانية لتداول السندات خارجيا وكان السوق المالي يتميز بكفاءة ، فإن ارتفاع عائدات البترول (نفترض أن الموارد الطبيعي هو النفط) سوف لن ينتج عنه أثر النفقات ولن يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتبادل الجاري ، ومن ناحية اخرى فإن لم تكن هناك إمكانية لتبادل السندات أو أن السوق المالي لا يتميز بالكفاءة ، فإن تدفقات رؤوس الاموال نحو الخارج سوف تكون أقل من ارتفاع عائدات البترول مما يؤدي إلى بعض التغيرات الحقيقة الى اعادة التوازن في ميزان المدفوعات ، فيترتب عن هذا الوضع أثر للنفقات (ارتفاع حقيقي للصرف) أقل من الاثر الذي ينتج عن الفائض الابتدائي.

- مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة وادارة مداخيل النفط:

تعتبر السياسة المالية أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار البترول لباقي الاقتصاد ولهذا فمن الضروري حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات عائدات البترول من خلال فك ارتباط سياسة النفقات العامة عن الدخل الجاري ، وإمكانية القيام بمثل هذا إجراء تكون عبر ربط النفقات بمستوى الدخل الدائم ، وهذا يعني أن الحكومة أن تقوم بالادخار أو مراكمة الاصول عندما ترتفع أسعار البترول عن

مستواها في المدى الطويل تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الاصول وزيادة الانفاق وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول حسب مستواها التوازني ، وهذه المسألة تعتبر جد مهمة في إدارة الفوائض النفطية.

ولأجل حماية وعزل سياسة الانفاق العام عن تقلبات عائدات البترول فقد قامت العديد من البلدان الغنية بالموارد بإنشاء ما يسمى مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية والمحافظة على استقرار نفقاتها ، وتشمل مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة كل من صناديق النفط، القواعد المالية، تشريع المسؤولية المالية واعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية.[9]

4.أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات في الاقتصاد الجزائري:

إن انخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الازمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الموارد الذي بدأت إيراداته تتناقص ، الامر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2019/2015 الذي يعلن عن تفاصيله بشكل واضح ونهائي، إذا لم يعد النظر بشكل جذري في أولوياته وآليات تمويلها والجدول التالي يوضح انعكاسات الازمة على المديونية والاستثمارات الاجنبية كما يلي :[10]

الجدول رقم 04: انعكاسات الازمة على المديونية والاستثمارات الاجنبية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
إجمالي الدين الداخلي (مليار دينار)	1301.4	1301	1400	1400
نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الاجمالي	% 7.9	% 8	% 9	%10
الديون الخارجية	3.4	3.5	4	5
الاستثمارات الاجنبية المباشرة كنسبة من النتاج المحلي الاجمالي	0.9	0.7	0.7	0.6

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

- خلال عام 2014، كانت عائدات التصدير 61.6مليار دولار، أي بانخفاض بلغ نحو 9 % مقارنة بعام 2013، وهي تساوي 27 % من الناتج المحلي الاجمالي، ولم تعد تغطي كل الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار ، ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015 ، وهو ما يمثل 17 % من الناتج المحلي الاجمالي لذا لن تتم تغطية أكثر من 60 % من الاستيرادات الاجمالية أي 50 مليار دولار.
- وقد ظلت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرة عند نحو 90 مليار دولار ، أي 40 % من الناتج المحلي الاجمالي، أما الايرادات العادية فقد انخفضت انخفاضا طفيفا بين عامي 2013 و 2014 وهي تغطي أقل من 50 %من نفقات التسيير منذ عام 1990وربما يصل عجز الميزانية 18 % من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2015 بعد أن كان 21 % سنة 2014.

- لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنة بالناتج المحلي من – 4.4 %عام 2012 إلى – 7.1% عام 2014مع توقعات بلوغه – 12.1 % عام 2015 ويجري تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الايرادات ، استنادا إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعا جدا.
- ولكن بالنظر إلى ارتفاع الواردات وعجز الميزانية سنة بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضا بلغ نحو 40 % عام 2014 مقارنة بعام 2012 أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.
- ينبغي أن نشير إلى أن احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل للديون الخارجية للجزائر عام 2004 ن ثم إنها تراجعت 179 مليار دولار عام 2014 وبلغت 160 مليار دولار سنة 2015 ،كما تجدر الاشارة أيضا إلى انخفاض سعر البرميل النفط وتأثيره السلبي في الاقتصاد الجزائري من جراء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014-2015 ما أدى غلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنحو 25 %.[11]
- **العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية:**
- يمكن القول إن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وأن اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز ، وإنها عرفت انخفاضا في الايرادات من صادرات المحروقات عام 2014 ، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية ، مع تأثير قليل في سياسات التنمية، وفي عام 2015 أدى الامر بالفعل إلى فقدانها نحو 40 % من الايرادات المتوقعة ، والتوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام 2016 إن بقي السعر على حاله لذل يمكن القول غن الأمر يتعلق ب " صدمة " تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية وإلى برامج تقشف عاجل .
- وينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الازمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية :
- يأتي ناتجها المحلي الاجمالي بنحو 27 % من عائدات النفط من خلال الخدمات التجارية، و18 %من الادارة العمومية ، و10 % من الزراعة ، و5 % من الصناعة فقط
- يبلغ معدل التضخم فيها حاليا 5.3 %.
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة، وسيصل إلى 50 مليون عام 2030.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة ، بينهم 28 %في التجارة والخدمات (من بينهم 59 % في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية) ، و 17 %في القطاع البناء والاشغال العمومية، و11 %في قطاع الزراعة ، و14 %فقط في الصناعة .[12]
- يراوح معدل البطالة بين 10 %و 11 %، ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جدا) ، ويقدر هذا المعدل بنحو 25 %بين الشباب الجامعيين.
- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون مكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنويا نحو 5.4 %سنويا من النفط الخام و 8 %من الوقود، و7 % من الغاز الطبيعي، و 12 %من الكهرباء، وتستورد الجزائر حاليا بين 2 و2.5 مليون طن من منتوجات النفط سنويا ، أي ما تراوح تكلفته بين 3 و5 مليارات دولار ولاسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- سيصل الدعم المباشر للميزانية عاتم 2016 إلى 12.4مليارد‌ولار منه 4.7 لفائدة السكان و4.5 للأسر والمواد الضرورية و 3.2 بالنسبة إلى الصحة.
- سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016 وذلك في ميدان الطاقة أساسا (الوقود. الغاز الطبيعي الكهرباء)

- تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و 2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها ، ولكن بحلول عام2016 قد يكون التوازن غير كاف وربما يتم اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 35 شهرا من الاستيراد لذا نتساءل إن كلن يجب أن نكون راضين اعتمادا على هذه المعطيات مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب – الان – إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة من خلال ما يلي :
- أخذ إجراءات وقائية ، آخذين في الحسبان ، أولا ببرامج التطوير والدعم والاعانات التي جرت برمجتها فعليا في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية إلى السلام والامن الاجتماعي في البلاد.
- اغتنام هذه الفرصة من ناحية أخرى ، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجيا إلى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ -9 % ، أي 77 مليار دولار ، ومع انخفاض مقداره – 3.3 % في ميزانية التسيير ، و -16 % في التجهيز ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات ، ويستند هذا القرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية ، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل ، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل ، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة وخفض إنفاق الادارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.[13]

➢ **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية:**

إن استمرار انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تأثير السلبي المباشر على ثلث الناتج المحلي الاجمالي والتخفيض التدريجي لحجم الاحتياطات الرسمية ، وبالتالي في قدرة الدولة على ضمان وارداتها الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل ، وإضعاف مقدرتها التمويلية لبرامجها العامة والجدول التالي يوضح ذلك :[14]

الجدول رقم 05 :انعكاسات الازمة على الناتج المحلي والاحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
الناتج المحلي الاجمالي الجاري (مليار دولار)	209	201	208	200
معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي	%2.8	% 4	% 3	% 2
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	%30	% 30	% 29	% 29

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

*** أرقام أولية وليست نهائية**

➢ **انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة**

لقد بدأت الاثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة بتزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الايرادات الجبائية التي تصل نسبتها إلى 62% من اجمالي الايرادات العامة للدولة ، كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات كما يلي :[15]

الجدول رقم 06: انعكاسات الازمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشـــرات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	% 1.5-	%7-	%15-	%18-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	%33.5-	%36.5-	%35.1-	%40-
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الايرادات العامة	%62	%60	%58	%55

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

➢ **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على سعر الصرف والقدرة الشرائية:**

لقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري فبلغ خلال سنة 2014 سعر الدولار 80.65 وسعر الاورو تجاوز106.9[16] وبلغ في السوق الموازية 160 دينار الامر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات والتدهور النسبي للقدرة الشرائية وانعكاساتها على الاوضاع الاجتماعية، دون حصول تأثير إيجابي على الصادرات الجزائرية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية ومحدودية صادرات السلع خارج المحروقات.

الجدول رقم 07: أثار الازمة على الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	2013	2014	2015	2016*
سعر الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	100.4	..109.16

معطيات بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm

*معطيات أولية

5.تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات المربع السحري كالدور للجزائر خلال 2015:

يمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط من خلال تمثيل المتغيرات الاقتصادية لمربع السحري كالدور لسنة 2015 بالاعتماد على المعطيات السابقة كما يلي:

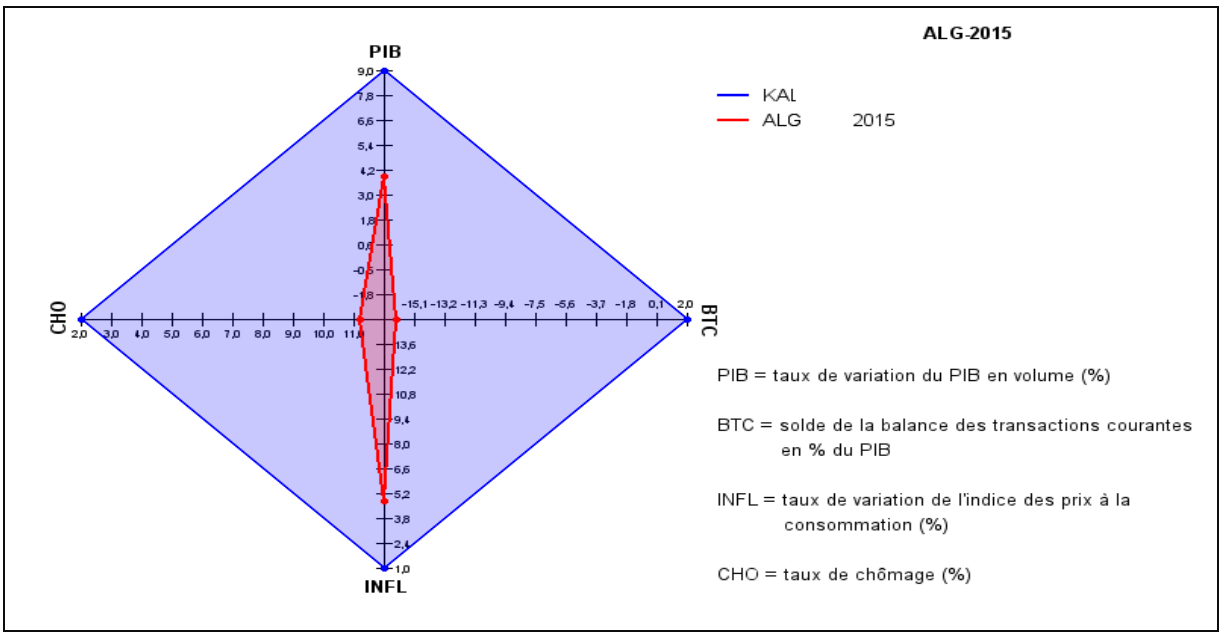

تطلق صفة السحري على مربع كالدور لأن الواقع يبين أنه من الصعب تحقيق الاهداف الاربعة في وقت واحد خاصة في المدى القصير بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع ، حيث إنه تبعا لاتجاه أقطاب مضلعات المربع في اتجاه معين ، فإنها تؤشر على الوضعية الاقتصادية للدولة والسياسة المتبعة. ومن ثم فإن الوصل بين **القمم الاربعة** (اتساع المساحة) يشكل الوضع المربع السحري كالدور وهو الوضع الامثل ، و من خلال الشكل يتضح جليا ان الاقتصاد الجزائر يواجه صعوبة كبيرة لان محاور المربع تتجه نحو الداخل (انحسار المساحة نحو الداخل) وهذا يدل على تدهور المؤشرات الاقتصادية مثل الحساب الجاري حوالي -16% ومعدل وارتفاع لمعدل التضخم الى 4.78% وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 3% وارتفاع في معدلات البطالة إلى 11% [17] وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط الى 52دولار للبرميل وتدهور للعملة الوطنية 100.4 دج مقابل 1 دولار [18] ، ومنه يمكن القول أن السياسة الاقتصادية في الجزائر تخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي المتمثل في أسعار المحروقات في الاسواق الدولية .

6.حتمية التنويع الاقتصاد الجزائري وأهدافه:

– مفهوم وأهداف ومحددات التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد بمعنى آخر ، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى التنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي ، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الاسواق الخارجية.

في كثير من الاحيان ،يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الانتاج ، ومن هذا المنطلق فإن التنويع لا يعني بالضرورة وزيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن ايضا إحلال الواردات.

سبب آخر مهم يدفع إلى التنويع هو احتدام المنافسة خاصة مع بروز منافسين جدد ، وكذلك التخلف عن ركب التطورات التكنولوجية ، فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التقدم التكنولوجي أو غياب أي تنويع اقتصادي.

بصفة عامة ، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية ، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد غير مستديم بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير غلى الاعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

وهكذا يمكن تلخيص الاهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي في ما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية ، مثل تقلبات أسعار المواد الاولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية ، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الاسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الاجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في الاستيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الافراد.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

يمكن التمييز بين نوعين من التنويع :

- **التنويع الافقي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول
- **التنويع الرأسي**: ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كاث لزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الادوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.[19]

- محددات التنويع الاقتصادي :

هناك عدة متغيرات تلعب دورا مهما في نجاح أو فشل التنويع الاقتصادي ، وفي هذا الاطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- **العوامل المادية**: الاستثمار ورأس المال البشري
- **السياسات العمومية**: السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية
- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية
- **المتغيرات المؤسسية** : الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الامني
- الوصول إلى الاسواق : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) والحصول على التمويل.
- وهكذا ، فإن غياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ماهرة ومتطورة وبيئة مؤسسية وقانونية مشجعة وكذلك عدم استقرار في الاقتصاد الكلي كالارتفاع معدلات التضخم لا يساعد على انشاء وتطوير صناعات جديدة أو خلق مناخ ملائم لعملية تنويع الاعمال، كما أن نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب توافر الخدمات المساندة والاساسية مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الانتاج والانتاجية كما يتطلب أيضا توفر بنية تحتية متطورة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.[20]

- **مؤشرات التنويع**: هناك عدة مؤشرات لكن نقتصر على ما يلي :[21]
- دور الصادرات النفطية وغير النفطية في تغطية الواردات
- تنوع الصادرات وتنوع الواردات
- تنوع الايرادات الحكومية ودور الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي
- تنويع الاستثمار وعلاقته بتنويع الناتج المحلي
- التنويع الاقتصادي والتطور التكنولوجي والمعرفي
- التنويع المكاني للأنشطة الاقتصادية .

إن التحدي الاول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي ، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني والاجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

تعتبر الجزائر من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا فهو متخلف عن اقتصاديات البلدان المجاورة كتونس والمغرب الذي يتميز بالتنويع أكبر وبتصديره لعدد أكبر من المنتجات .واندونيسيا والامارات العربية المتحدة التي تعتبر صادراتها أقل تركزا من الجزائر. وعليه يتبن وضع استراتيجية لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية.[22]

النتائـج :

- إن الهدف من برامج الاستثمارات العمومية التي تم إطلاقها في الفترة 2001-2014 هو تدارك للتأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتهيئته لاستقبال الاستثمار الاجنبية
- ساهمت الاستثمارات العمومية في تنشيط الطلب الكلي فحققت بذلك زيادة في العرض الكلي، سمحت هذه الزيادة في خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة
- برغم من امتلاك بلادنا لكل الامكانيات وعوامل الجلب إلا أن تدفق الاستثمارات الاجنبية عرف تذبذبا بسب عدم ملائمة مناخ الاعمال وعدم استقرار قوانين الاستثمار في الجزائر خاصة مع إصدار قانون 49-51%
- إن النتائج المحققة من البرامج الاستثمارية تعد محدودة إذا ما قارنها بالأموال المخصصة لها ويرجع ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مع التغيرات في الطلب الكلي المتزايد الناجم عن توسع الدولة في نفقاتها الامر الذي سبب في زيادة الواردات تلبية لهذا الطلب.
- أن نسبة المشاريع الاستثمارية الاجنبية بقيت ضعيفة منذ انطلاق هذه البرامج .

المقترحات:

أن تثمين الايجابيات واحتواء السلبيات يتطلب القيام بمجموعة من المراجعات ونوجزها فيما يلي :

1. ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار وبقدرات الانجاز الوطنية وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
2. إعداد خطة عامة أهدافها الاستراتيجية العامة ومعاييرها الادائية ومؤشراتها القياسية الدورية وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في اطار التنمية فروع القطاعات الانتاجية وتصحيح الاختلالات الداخلية واحتواء حالة الاغراق الحالبة للاقتصاد الوطني بالواردات

3. الاهتمام باستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديرية وتقديم الدعم الضروري لها لما تلعبه هذه المشروعات من دور في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
4. تحسين نوعية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري والتركيز على جودة التعليم
5. مراجعة النظام المصرفي وتفعيل بورصة الجزائر من أجل توفير وخلق بدائل للتمويل
6. مكافحة الفساد بكل أنواعه ومحاولة تحسين الترتيب العالمي والخروج من المراتب الاخيرة وتحسين مؤشر التنافسية لما لهما من دلالات مهمة ومصيرية في الاقتصاد وغيرها من المجالات الاخرى.

الهوامش والمراجع:

[1] حيدر نعمة بخيت ، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد ، جامعة الكوفة، ص 2
[2] محمد كريم قروف، تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ،ابحاث الملتقى الدولي، جامعة سطيف1،أيام2013/12/11 ، ص13
[3] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2002/2001 ، ص2
موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان، 2014-2015
[4] ص154
[5] شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان 2011-2012 ص46
[6] جديدي روضة ، أثر برنامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، أبحاث المؤتمر الدولي " تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 12/11/مارس 2013 "،جامعة سطيف ، ص 7
[7] جديدي روضة ، المرجع السابق ، ص 9
[8] جديدي روضة ، المرجع السابق ، ص10
[9] شكوري سيدي محمد ، المرجع السابق ص46
[10] صالح صالحي ، المرجع السابق ، ص 9
[11] عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ندوة " تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة " ، الدوحة نوفمبر 2015، ص 9
[12] شكوري سدي أحمد ، المرجع السابق ، ص 47
[13] عبد المجيد عطار ، المرجع السابق ، ص 11
[14] صالح صالحي ، آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 7
[15] صالح صالحي ، المرجع السابق ، ص 8
[16] http://www.bank-of-algeria.dz/html/marcheint2.htm
[17] http://www.ons.dz
[18] http://www.bank-of-algeria.dz
[19] المعهد العربي للتخطيط، سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية
http://www.arab api.org/ar/training/course.aspx?key=221&year=2014&iframe=true&width=100%&height=100%
[20] المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق
[21] مؤشرات التنويع الاقتصادي بخطط التنمية، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 2013 ، ص 22
[22] ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة، ص 27